

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠٠١

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي لعام ٢٠٠٠

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون المالي لعام ٢٠٠٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربیع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ١٥ بولیو سنة ٢٠٠١ م).

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٧ ربیع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٨ يونيو سنة ٢٠٠٢ م).

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

حول التعاون المالي لعام ٢٠٠٠

إن حكومة جمهورية مصر العربية ،

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالي المنس على روح

المساواة والتكافؤ :

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات بشكل أساس هذا الاتفاق :

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية ؛

وإشارة إلى محضر المفاوضات المؤرخ في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ :

قد اتفقنا على ما يلي :

(المادة الأولى)

١ - تعلن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول من مؤسسة فروض التنمية في فرانكفورت / ماين على المبالغ التالية :

(١) قروض لا يتجاوز مجموعها ٨٨,٨٠٠,٠٠,٠٠ (ثمانية وثمانين مليوناً

وثمانمائة ألف مارك ألماني ، أي ما يعادل ٤٥,٤٢,٧١٩ يورو)

للمشروعات التالية :

(أ) برنامج القطاع الخاص الصناعي / حماية البيئة ، مرحلة ثالثة ، بمبلغ

لا يتجاوز ٤١,٠٠,٠٠ (واحد وأربعين مليون مارك ألماني أي ما يعادل

٢٠,٩٦٢,٩٦٧ يورو) .

(ب) مزرعة الرياح ، قطاع خاص ، يبلغ لا يتجاوز ٣٢,٨٠٠,٠٠٠ (اثنين وثلاثين مليوناً وثمانائة ألف مارك ألماني أي ما يعادل ٣٧٣,٧٧٠,٦٦٦ يورو) .

(ج) مشروع مياه الشرب والصرف الصحي بقنا يبلغ لا يتجاوز ١٥,٠٠٠,٠٠٠ (خمسة عشر مليون مارك ألماني أي ما يعادل ٣٧٨,٤٤٩,٦٦٩ يورو) .

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات .
وتكون الشروط التي توفرها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية
لحكومة جمهورية مصر العربية كما يلى :

- مدة القرض ٤٠ سنة (منها ١٠ سنوات فترة سماح) .

- القاعدة ٧٥٪ .

(٢) مساهمات مالية لا يتجاوز مجموعها ٤٠,٢٠٠,٠٠٠ (عشرين مليوناً
ومائتي ألف مارك ألماني أي ما يعادل ٩٦,٣٢٨,١٠٠ يورو) للمشروعات التالية :
(أ) الإسهام في دعم المجهود الذاتي في مشروع التنمية الحضرية في منشية
ناصر يبلغ لا يتجاوز ٦,٠٠٠,٠٠٠ (ستة ملايين مارك ألماني أي ما يعادل
٣,٦٧,٧٥١,٢٩ يورو) .

(ب) برنامج القطاع الخاص الصناعي / حماية البيئة ، يبلغ لا يتجاوز
١٤,٢٠٠,٠٠٠ (أربعة عشر مليوناً ومائتي ألف مارك ألماني أي ما يعادل
٣٤٤,٧١,٢٦٠ يورو) .

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات وأن يتم التأكد من
أنها مشروعات لحماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو من
إجراءات الاعتماد على الذات في مجال رفع مستوى المعيشة للفئات
محدودة الدخل والتي تتضمن فيها الشروط الخاصة للدعم من خلال
المساهمات المالية .

- (٣) مساهمة مالية يبلغ لا يتجاوز ١٠٠٠,٠٠٠ (مليون مارك ألماني) أو ما يعادل ١١,٢٩١,٨٨ يورو) لزيادة مخصصات الإجراءات المرافقة الضرورية لتنفيذ أو رعاية المشروع المذكور تحت أ ج من الفقرة (أ) من البند (١) من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٢ والمشروع المذكور تحت ب ب من الفقرة (أ) من البند (١) من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٣ .
- ٢ - إن لم يكن من المستطاع تقديم التأكيد المذكور بالنسبة لأحد المشروعات المحددة في الفقرة (أ) ، بند (٢) أعلاه فإن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ستتمكن حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت / ماين على قرض لهذا المشروع يعادل المساهمة المالية المتوقعة له .
- ٣ - يمكن استبدال المشروعات المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه بمشروعات أخرى إذا تم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية . وإذا تم استبدال أحد المشروعات المذكورة في الفقرة (أ) ، بند (٢) مشروع حماية البيئة أو للبنية الأساسية الاجتماعية أو باجرا ، من قبيل إجراءات الاعتماد على الذات في مجال رفع مستوى المعيشة للفئات محدودة الدخل والتي تتزفر فيه الشروط الخاصة للدعم من خلال المساهمات المالية ففي هذه الحالة يمكن إتاحة مساهمة مالية ، وإذا تعذر ذلك يمكن إتاحة قرض .
- ٤ - تطبق أحكام هذا الاتفاق إذا مكنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية في وقت لاحق من الحصول من مؤسسة قروض التنمية في فرانكفورت / ماين على قروض أخرى أو مساهمات مالية أخرى لتحضير المشروعات الواردة في الفقرة (أ) أعلاه أو على مساهمات مالية أخرى لإجراءات مرافقة ضرورية لتنفيذ هذه المشروعات أو دعمها .

(المادة الثانية)

استخدام المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والمادة الخامسة من هذا الاتفاق وشروط منحها وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لترسيمة العطاءات ستحكمها نصوص اتفاقات تبرم بين مستلمي القروض والمساهمات المالية وبين مؤسسة قروض التنمية وتكون هذه الاتفاques خاصة للقوانين واللوائح السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

يتم إلغاء الارتباطات الخاصة منع المبالغ المشار إليها في البنود من ١ إلى ٣ من الفقرة ١ من المادة الأولى ، إذا لم يتم إبرام الاتفاقيات التنفيذية خلال فترة ثمانى سنوات بعد سنة إقامة هذه الارتباطات ، وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ هو آخر موعد بالنسبة لهذه المبالغ .

(المادة الثالثة)

لا تحمل حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة قروض التنمية أية ضرائب أو غيرها من الرسوم العامة الأخرى التي تفرض في جمهورية مصر العربية وتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة الثانية أعلاه .

(المادة الرابعة)

فتح حكومة جمهورية مصر العربية للمسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البري والبحري والجوى لتأمين النقل للأشخاص والمضائق الناتج عن منع القروض والمساهمات المالية ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعوق الاشتراك التكافلي لمؤسسات النقل التي يوجد مركز عملها في جمهورية ألمانيا الاتحادية كما تمنع عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

(المادة الخامسة)

(١) يتم إتاحة قرض إضافي لا يتجاوز مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ (عشرين مليون مارك ألماني أي ما يعادل ٦٢,٢٢٥,٨٣٧ يورو) لمشروع الصرف القومي ، مرحلة ثانية ، من التزامات معاد تخصيصها من سنوات سابقة ، من مشروع قطع غيار للصيانة والتجديد الشامل لقاطرات توسيع - هنشيل (الحرف ب من البند ١ من المادة الثانية من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومتينا في ١٩٩١/١١/٦) على أن تظهر الدراسة جدوى دعم المشروع وتكون شروط القرض للمشروع المذكور أعلاه من المبالغ المعاد تخصيصها كما يلى :

- مدة القرض ٤ سنة (منها ١٠ سنوات فترة سماح).
- الفائدة ٧٥٪.

(٢) يتم إتاحة قرض إضافي لا يتجاوز مبلغ ٧,٢٠٠٠٠٠ (سبعة ملايين ومائتي ألف مارك ألماني أي ما يعادل ٥٤,٣٠١,٣٨١ يورو) لمشروع مزرعة الرياح قطاع خاص المشار إليه أعلاه تحت الحرف ب من البند ١ من الفقرة (١) من المادة الأولى ، من التزامات معاد تخصيصها من سنوات سابقة ، وذلك كما يلى ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم المشروع :

٢,٧٠٠,٠٠ (مليونان وسبعين ألف مارك ألماني أي ما يعادل ٤٨٨,٠٨ يورو) من مخصصات برنامج قطاع الصناعة ، مرحلة ثانية (الحرف و من البند (١) من المادة الثانية من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومتينا في ١٩٨٩/٩/٨) ،

٢,٠٠,٠٠ (مليونان مارك ألماني ما يعادل ١,٠٢٢,٥٨٣,٧٦ يورو) من مخصصات قطع غيار القاطرات (الحرف ج من البند (١) من المادة الثانية من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومتينا في ١٩٨٩/٩/٨) .

٢,٥٠٠,٠٠ (مليونان وخمسين ألف مارك ألماني أي ما يعادل ١,٢٧٨,٢٢٩,٧٠ يورو) من مخصصات قطع غيار للصيانة والتجديد الشامل لقاطرات توسيع - هنشيل (الحرف ب من البند (١) من المادة الثانية من اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومتينا في ١٩٩١/١١/٦) .

وتكون شروط القرض للمشروع المذكور أعلاه من المبالغ المعاد تخصيصها كما يلى :

- مدة القرض ٤ سنة (منها ١ سنوات فترة سماح) .
- الفائدة ٧٥٪ .

(المادة السادسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ هو تاريخ استلام الإخطار .

حرر في القاهرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية . وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين العربي والألماني يعتمد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
(التوقيع)	(التوقيع)